هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

A

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 8 من جدول الأعمال

CX/CAC 23/46/21

أكتوبر/تشرين الأول 2023

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة السادسة والأربعون

تطبيق بيانات المبادئ المتعلقة بدور العلوم في عملية صنع القرار في الدستور الغذائي ومدى وضع العوامل الأخرى في الاعتبار (بيانات المبادئ)

(تحليل الردود الواردة على التعميم CX/CAC-OCS/32/2023)

(من إعداد رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه)

المقدمة

1- نظرت هيئة الدستور الغذائي (الهيئة) في دورتها الخامسة والأربعين[1] في مشروع التوجيهات الذي وُضع لرؤساء وأعضاء هيئة الدستور الغذائي بشأن تطبيق بيانات بالمبادئ المتعلقة بدور العلوم في عملية صنع القرار في الدستور الغذائي ومدى وضع العوامل الأخرى في الاعتبار (بيانات المبادئ)[2]، ونوّهت بالجهود المحرزة. وأشارت الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين إلى أنه "على الرغم من أن النص بصيغته المرفقة بتقرير الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية ليس نهائيًا إذ تم الإبقاء على الأقواس المعقوفة، فقد اعتبرته اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والثمانين وثيقة صالحة للاستخدام تبيّن على نحو منصف التعليقات الواردة التي نظرت فيها اللجنة الفرعية". وأشارت الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين أيضًا إلى أنّ الغرض الأساسي للعمل "يتمثل في توفير توجيهات عملية لتفعيل بيانات المبادئ وتعزيز تطبيقها المتّسق وليس إعادة فتحها أو تعديلها". ووافقت الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين على ما يلي:

- إحالة المشروع إلى رؤساء الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي لتيسير المداولات بشأن المسائل الواقعة في نطاق بيانات المبادئ، وحث الأعضاء على النظر في مشروع التوجيهات، حسب الاقتضاء، أثناء عملية وضع المواصفات والنهوض بها.
- وإصدار تعميم يدعو الأعضاء إلى إبداء تعليقات محددة على مشروع التوجيهات؛
- واستعراض التعليقات الواردة من الرؤساء والردود على التعميم بشأن مشروع التوجيهات والنظر في الخطوات المقبلة في الدورة السادسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي.

[1] الفقرات من 12 إلى 22 من الوثيقة REP22/CAC.

[2] المرفق 2 بالوثيقة REP22/EXEC2.

2- وتمّ إرسال تعميم[3] إلى الأعضاء ودعوتهم إلى إرسال ردود على أسئلة محددة بحلول 31 أغسطس / آب 2023.

3- ووردت ردود من 22 عضوًا وثلاث منظمات مراقبة على الأسئلة المحددة الواردة في الفقرة 3 من التعميم.

تحليل الردود على التعميم

ملاحظات عامة

4- تظهر التعليقات العامة التي تمّ إبداؤها تنوّع وجهات النظر بشأن مضمون مشروع التوجيهات. وكان هناك ارتياح واسع النطاق بشأن مشروع التوجيهات وفائدته في معالجة الحالات التي يتفق فيها الأعضاء على دور العلوم ولكن تكون لهم وجهات نظر متباينة بشأن عوامل/ اعتبارات أخرى. وقد اعتُبرت الوثيقة مفيدة في توفير إرشادات عملية للرؤساء والأعضاء.

5- وبالإضافة إلى الملاحظات العامة المذكورة أعلاه، اختار عدد من الأعضاء والمراقبين تسلّيط الضوء على التعليقات المحددة التالية:

- لقد تمّ تحسين الوثيقة بقدر ما هو ضروري وليس هناك حاجة للقيام بمزيد من العمل.
- ينبغي حذف النص الوارد بين قوسين في الفقرة 20.
- يجب حذف الرسم التخطيطي لأنّه لا يشمل جميع الحالات / السيناريوهات.
- عدم وضوح معنى عبارة "الامتناع عن القبول".
- الحاجة إلى إقرار كلا الخيارين المنصوص عليهما في الفقرات من 18 إلى 20، وتوضيح مجال استخدامهما من أجل الإقرار باستخدام البيان الرابع من بيانات المبادئ، واقتراح تعديل لاحق على عبارة "لها أن تمتنع".

6- وبشكل عام، كانت التعليقات تبيّن موقفين. إذ رأى الأعضاء الذين كانوا يدعمون استكمال الوثيقة أنّها توفر توجيهات عملية بشأن تنفيذ بيانات المبادئ، وهم لا يدعمون إجراء المزيد من العمل، أو لا يرون الحاجة إلى ذلك. وأيّد هؤلاء الأعضاء أيضًا إزالة الإشارة إلى خيار إدراج حاشية، على النحو الموضح في الفقرة 20 من مشروع التوجيهات.

7- وكانت التعليقات المتعلقة بالرسم التخطيطي والحاجة إلى أن يشمل جميع المواقف والخيارات المحتملة موضوع نقاش كبير أثناء إعداد مشروع التوجيهات، بينما استمر بعض الأعضاء في المطالبة بتوسيع نطاق التوجيهات لتمتد إلى مرحلة النظر في اقتراحات العمل الجديدة.

[3] التعميم CL 2023/32/OCS-CAC

تعليقات محددة

هل خيار استخدام حاشية في مواصفة مناسب؟ (الفقرة 20 بالمرفق الثاني من الوثيقة REP22/EXEC2)

8- أشارت الردود على هذا السؤال بوضوح إلى أنّ الأعضاء ما زالوا منقسمين في ما يتعلق بإمكانية إدراج خيار استخدام الحواشي في المواصفات وفقًا للمبادئ المبينة في الفقرة 20.

9- وعارض ثلاثة عشر عضوًا من أصل 22 عضوًا ردّوا على التعميم إدراج خيار الحاشية. وأشار عدد قليل من هؤلاء الأعضاء، رغم عدم تأييدهم لخيار الحاشية، إلى ضرورة استخدامه بشكل مقتصد ومتّسق إذا تمّ ذلك. وأعربت أربع منظمات مراقبة ردت على هذا السؤال عن معارضتها لاستخدام الحواشي. وفي ما يلي بعض الأسباب الرئيسية للاعتراض على هذا الخيار:

- لا يُعتبر خيار استخدام الحواشي لتسجيل مواقف/ اعتراض الأعضاء ممارسة جيدة. وقد يُشكّل سابقة غير مفيدة تُعرّض حالة مواصفات الدستور الغذائي للخطر، خاصةً تلك المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.
- لا يُعتبر خيار استخدام الحواشي متّسقًا مع أفضل الممارسات، وقد يتعارض مع توصية الدستور الغذائي بتقليل استخدام الحواشي إلى الحدّ الأدنى.
- ومن المرجح أن يؤدي خيار استخدام الحواشي لتسجيل موقف الأعضاء إلى إنشاء فئة/ تسلسل هرمي جديد للمواصفات، وقد يتعارض مع عملية صنع القرار القائمة على توافق الآراء التي يتّبعها الدستور الغذائي.
- ولا ينبغي استخدام خيار الحاشية لتسجيل مواقف الأعضاء بشأن مواصفة معيّنة لأنّ هذه المواقف قد تتغير مع مرور الوقت، مما يتطلب استعراضها وربّما تعديلها.
- ولا يُعتبر استخدام الحواشي لتسجيل المواقف الوطنية (مثل الاعتراض على مواصفة ما والإشعار بعدم القبول) متسقًا مع الطابع الطوعي لمواصفات الدستور الغذائي.

10- وأيّد ستة أعضاء ومنظمة عضو واحدة إدراج خيار الحاشية والاحتفاظ به في الوثيقة الخاصة بالتوجيهات. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى ما يلي:

- تمّ بالفعل استخدام الحواشي على أساس كلّ حالة على حدة في الدستور الغذائي، وكانت مفيدة في بعض الحالات في التقدّم بمواصفات محددة.
- وكان استخدام الحواشي مهمًا لتعزيز الشفافية، لا سيما في ما يتعلق بعزم الأعضاء استخدام مواصفة ما على المستوى الوطني. ولم يكن يتعارض مع الطابع الطوعي لمواصفات الدستور الغذائي، كما شجّع الأعضاء على إعلان اعتراضهم على المواصفة، مع تأكيدهم عزمهم الامتناع عن قبولها دون منع اعتمادها من قِبل الهيئة.
- واعتبر استخدام الحواشي متّسقًا مع هدف إدارة المخاطر بشكل شفاف وموثّق بالكامل على النحو المنصوص عليه في الفقرة 31 من *مبادئ العمل لتحليل المخاطر في إطار الدستور الغذائي*.
- ولا يتعارض استخدام الحواشي لتظهر عملية صنع القرار والغرض من البيان الرابع من بيانات المبادئ مع تسجيل المواقف الوطنية في التقرير وينبغي اعتبارهما مناسبين للمسألة المطروحة.

التعليقات الواردة من رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه:

11- تمت مناقشة مسألة إدراج خيار الحاشية باستفاضة طوال مداولات اللجنة الفرعية. ولم تتغيّر آراء الأعضاء في هذا الصدد، إذ كان بعضهم يؤيّد الإبقاء عليه على أساس أنّه مستخدم بالفعل في الدستور الغذائي، بينما عارض البعض الآخر بشدة إدراج هذا الخيار لأنه يتعارض مع أفضل الممارسات وقد يقوض حالة مواصفات الدستور الغذائي، وخاصةً تلك المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

12- ومن الواضح أيضًا أنّ سوء الفهم بشأن المضمون المحتمل للحاشية وتطبيقها لا يزال قائمًا. ومن المفيد أن نُوضّح أنّ أيّ استخدام للحواشي في المواصفات يجب أن يتماشى مع اتفاقيات الدستور الغذائي وممارساته. وليس القصد من الاقتراح توفير قائمة بالبلدان/ الأعضاء الذين يدعمون أو يعارضون مواصفة محددة.

13- ويتمثل السبب الجوهري لإدراج خيار الحاشية في إبراز طبيعة الوثيقة بوصفها دليلاً للرؤساء والأعضاء، والاعتراف بأنّ قرار استخدامها يعود إلى الأعضاء. إنّ إدراج الحواشي في التوجيهات لا يُعبّر عن إصدار حكم في ما يتعلق بمزايا هذا الخيار أو غير ذلك.

الاقتراح

14- تبيّن الصياغة الحالية إلى حدّ كبير الوضع الراهن والممارسات التي تتبعها الهيئة وأجهزتها الفرعية. وتُدعى الهيئة إلى النظر في أحد الخيارات المحتملة التالية لتجاوز حالة الجمود الراهنة:

(أ) الموافقة على الاحتفاظ بخيار الحاشية على النحو المنصوص عليه في الفقرة 20 من مشروع التوجيهات، مع إضافة توضيح يُشير إلى أنّ مضمون الحاشية يهدف إلى الاعتراف بأهمية بيانات المبادئ عند النظر في مواصفة ما، مع الإشارة بشكل خاص إلى البيان الرابع؛

(ب) أو النظر في إمكانية تغيير نصّ الخيار 2 الوارد في الفقرة 20؛

(ج) أو حذف خيار الحاشية من الوثيقة على أساس أنّ ذلك لا يمنع حقّ أي عضو من الأعضاء في اقتراح إدراج حاشية تتوافق مع أهداف بيانات المبادئ ومقاصدها، وذلك على أساس كل حالة على حدة.

هل ينبغي أن تشمل التوجيهات أيضًا الأعمال الجديدة المقترحة؟

15- انقسمت آراء الأعضاء، على غرار السؤال السابق، بشأن ما إذا كان ينبغي أن تشمل التوجيهات الأعمال الجديدة المقترحة. ولم يؤيد تسعة أعضاء توسيع نطاق التوجيهات ليشمل الأعمال الجديدة المقترحة. وشدّد هؤلاء الأعضاء على أنّ بيانات المبادئ تنطبق تحديدًا على مرحلة إدارة المخاطر. وتمّ التأكيد أيضًا على وجود قدر كافٍ من التوجيهات لتحديد أولويات العمل واستعراض الأعمال الجديدة المقترحة بشكل نقدي.

16- ويرى أعضاء آخرون أنه سيكون من المفيد توسيع نطاق التوجيهات لتشمل الأعمال الجديدة المقترحة لأنّ ذلك سيتيح الفرصة للنظر في عوامل أخرى في المرحلة الأولية، وقد يُساعد على تحديد المسائل التي تؤثر على تقدّم العمل.

التعليقات الواردة من رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه:

17- تمت مناقشة هذه المسألة بشكل مطوّل خلال مداولات اللجنة الفرعية وتقرّر أنّ مسألة توسيع نطاق التوجيهات لتشمل الأعمال الجديدة المقترحة لا تنطبق على الحالات التي تقع ضمن نطاق بيانات المبادئ التي تهدف دائمًا إلى معالجة مسائل التقدّم بمواصفة ما في مرحلة إدارة المخاطر.

18- ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ الهيئة قد وضعت بالفعل معايير وإجراءات لمراعاة الشواغل المتعلقة بالعوامل المشروعة الأخرى في استعراضها التقييمي للأعمال الجديدة المقترحة. ويتعيّن على الهيئة وأعضائها أن يقرروا ما إذا كانت المعايير والعمليات القائمة كافية لمعالجة المسائل المرتبطة بالعوامل المشروعة الأخرى.

الاقتراح

19- يُقترح الإبقاء على النطاق الحالي للتوجيهات، مع الإشارة إلى أنّ الأعضاء قد يُثيرون مسألة العوامل المشروعة الأخرى أثناء المناقشات حول إدارة المخاطر في أي مرحلة من مراحل العملية المرحلية (انظر الفقرة 4 من مشروع التوجيهات) والاعتراف بوجود معايير وإجراءات محددة لمراعاة العوامل الأخرى عند إجراء استعراض نقدي للأعمال الجديدة المقترحة.

بالنظر إلى المناقشات التي تناولت عوامل مشروعة أخرى خلال الدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي (كالحالة المحددة للحدود القصوى لمخلفات مبيدات كلوتيانيدين وكينوكسيفين وثيامثوكسام)[4]، هل هناك حاجة إلى أي توجيهات أخرى بشأن هذا الجانب؟

20- ذكر 13 عضوًا من أصل 21 عضوًا أجابوا على هذا السؤال أنّ المعايير الحالية للنظر في العوامل المشروعة الأخرى كانت واضحة بما فيه الكفاية، وبالتالي لم يروا حاجة إلى وضع مزيد من التوجيهات ولم يؤيدوا مواصلة النقاش بشأن هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُبر أنّ تضمين تعريف "للعوامل المشروعة الأخرى" يُعدّ كافيًا لتيسير تفعيل بيانات المبادئ. وأفاد أحد الأعضاء أنّ مسألة استعراض الحدود القصوى لمخلفات المبيدات بالنسبة للمركبات المحددة المذكورة لا تتعلق بالمخاوف إزاء سلامة الأغذية ولكنها تتعلق بالأثر البيئي المحتمل لاستخدام هذه المركبات، وبالتالي فهي تقع خارج نطاق الدستور الغذائي وولايته. وأُشير إلى أنّ هيئة الدستور الغذائي لا تتمتع بالخبرة اللازمة للنظر في مثل هذه الشواغل البيئية.

21- وأيّدت التعليقات التي أبداها سبعة أعضاء ومنظمة عضو واحدة مواصلة النظر في مسألة العوامل المشروعة الأخرى. وأُشير إلى ضرورة توضيح معنى عبارة "العوامل الأخرى التي يمكن قبولها على أساس عالمي" وكيفية نظر اللجان في هذه المسألة، وإلى أنه قد تكون هناك حاجة إلى وضع توجيهات محددة بشأن كيفية تقديم المعلومات الخاصة بالعوامل الأخرى. وتمت الإشارة في أحد التعليقات على وجه التحديد إلى الفقرات من 78 إلى 84 من الوثيقة REP22/CAC، التي تدلّ على الحاجة إلى إجراء المزيد من النقاشات بشأن ما إذا كان من الممكن اعتبار الشواغل البيئية المقبولة عالميًا من العوامل الأخرى القابلة للتطبيق على أساس عالمي وبالتالي أخذها في الاعتبار. وتمّت الإشارة إلى أنّ مسألة العوامل الأخرى تتجاوز تطبيق بيانات المبادئ، وتشمل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والانتقال إلى النظم الغذائية المستدامة، وأنه ينبغي أخذ هذه المسائل في الاعتبار كجزء من العمل الجاري المتعلق بمستقبل الدستور الغذائي.

[4](الفقرات من 78 إلى 84 من الوثيقة REP22/CAC).

التعليقات الواردة من رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه:

22- يبيّن مشروع التوجيهات الفهم والتطبيق الحاليين لمعايير وضع العوامل الأخرى في الاعتبار، المشار إليها في البند الثاني من بيانات المبادئ، وفي مبادئ تحليل المخاطر الواجب تطبيقها في إطار الدستور الغذائي. ومن الواضح أنّ للأعضاء وجهات نظر مختلفة بشأن ما إذا كانت المعايير الحالية لوضع العوامل الأخرى في الاعتبار، مع الإشارة بشكل خاص إلى فهم "العوامل الأخرى القابلة للتطبيق على أساس عالمي"، حيث يرى بعضهم أنّ هناك حاجة إلى تقديم مزيد من التوجيهات بشأن هذه المسألة، بينما يرى البعض الآخر بشكل واضح أنّه لا حاجة إلى توفير توجيهات إضافية محددة.

23- وقد وضعت هيئة الدستور الغذائي بيانات المبادئ، وبالتالي فإن الأمر متروك للهيئة لتحديد كيفية تطبيقها بشكل عام، وفي كلّ حالة محددة تُقترح فيها عوامل مشروعة أخرى، للبتّ بشأن ما إذا كانت هذه العوامل تلبي المعايير المنصوص عليها في بيانات المبادئ. ويتمثل النهج الحالي الذي تتبعه الهيئة عند معالجة العوامل المشروعة الأخرى في التحقق من المسائل التالية:

- هل تُعتبر العوامل المقترحة الأخرى ذات صلة بالهدف القانوني المحدّد للدستور الغذائي وهل يمكن قبولها على أساس عالمي؟
- هل هناك اتفاق على أنّ هذه العوامل المشروعة الأخرى مجدية وقابلة للتطبيق عند تحديد خيارات إدارة المخاطر؟
- والتأكد من وجود توثيق واضح لكيفية تأثير العوامل المشروعة الأخرى على تحديد خيارات إدارة المخاطر والتأكد من أنها لا تنشئ حواجز غير مبررة أمام التجارة.

24- ولم يجر أعضاء الهيئة بعد مناقشات جوهرية في ما يتعلق تحديدًا بمسألة اعتبار الاهتمامات البيئية المقبولة عالميًا عوامل مشروعة أخرى يمكن قبولها على أساس عالمي وأخذها في الاعتبار في الدستور الغذائي، ولذا لا يمكن استخلاص أيّ استنتاجات محددة بشأن أهميتها ومقبوليتها في الدستور الغذائي.

25- وتنصّ وثيقة التوجيهات الحالية على أن يقوم رئيس الهيئة، عندما يكون لدى الأعضاء شواغل محددة بشأن عوامل مشروعة / اعتبارات أخرى، بدعوة الأعضاء الذين لديهم شواغل أو اعتراضات إلى توضيح مواقفهم وتحديد العوامل/ الاعتبارات الأخرى التي تدعم شواغلهم أو اعتراضاتهم (انظر الفقرة 12 من مشروع التوجيهات).

الاقتراح

26- قد ترغب الهيئة، على أساس ما سبق، في مناقشة مزايا وضع المزيد من التوجيهات الأكثر تحديدًا بشأن كيفية تفسير المعايير المتعلقة بالعوامل الأخرى التي يمكن تطبيقها على أساس عالمي وتطبيق هذه المعايير.

هل من مسائل محددة أخرى ينبغي تناولها في التوجيهات، وما مبررات تناولها؟

27- تنقسم الإجابات على هذا السؤال إلى فئتين عريضتين. فقد أعرب بعض الأعضاء عن رضاهم عن وثيقة التوجيهات بصيغتها الحالية ولم يروا ضرورة لمعالجة المزيد من المسائل. ولُوحظ أنّ النواتج استوفت نطاق هذا العمل وولايته المتمثلين في تسهيل تفعيل بيانات المبادئ. وحذّر أحد الأعضاء من طرح مسائل جديدة لأن ذلك قد يُقوّض التقدّم المحرز والتوافق في الآراء بشأن وثيقة التوجيهات.

28- وطلب بعض الأعضاء الآخرين مزيدًا من التوضيح بشأن الفرق بين عبارتي "الامتناع عن القبول" و"التحفّظ"، بما في ذلك ضرورة توضيح معنى المصطلح الأول في سياق الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية الصادر عن منظمة التجارة العالمية. ودعا أحد الأعضاء إلى توفير توجيهات لمعالجة الآثار المحتملة على التجارة عندما يتمّ تقديم مواصفة مع إبداء تحفظات. ودعت إحدى المنظمات المراقبة إلى الحفاظ على سلامة المشورة العلمية المتفقة مع مواصفات الدستور الغذائي وإلى تجنّب المشورة المتضاربة.

التعليقات الواردة من رئيس هيئة الدستور الغذائي ونوابه:

29- لم تحدد الردود على هذا السؤال أي مسائل جديدة. وفي ما يتعلق بالدعوة إلى توضيح الفرق بين عبارتي "الامتناع عن القبول" و"التحفّظ"، أُشير إلى أنّ مشروع التوجيهات يتضمن تعريفًا غير رسمي لمصطلح "الامتناع عن القبول" لتسهيل الفهم المشترك للمصطلح في سياق بيانات المبادئ. ولم يسع مشروع التوجيهات إلى تضمين تعريف لمصطلح "التحفّظ" نظرًا لاستخدامه الشائع منذ زمن طويل في الدستور الغذائي أثناء عملية اعتماد المواصفات.

30- أما بالنسبة إلى الاقتراح الداعي إلى توضيح معنى عبارة "الامتناع عن القبول" في سياق الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية الصادر عن منظمة التجارة العالمية، يمكن التساؤل ما إذا كان على الدستور الغذائي أن يسعى إلى تفسير مصطلحاته في سياق الاتفاقات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية أو أيّ صكوك أخرى متعددة الأطراف. وتستند التعاريف والمصطلحات المستخدمة في الدستور الغذائي إلى ولاية الدستور الغذائي وإجراءاته، وسيكون من غير العملي أن يقوم الدستور الغذائي بتفسير معناها ونطاقها في سياق الاتفاقات الأخرى.

الاقتراح

31- بسبب عدم توفّر تعريفات رسمية للمصطلحات مثل مصطلح "الامتناع عن القبول"، يتضمّن مشروع التوجيهات تعريفًا عمليًا لتسهيل الفهم المشترك للمصطلحات الأساسية المدرجة في بيانات المبادئ. ولم يتمّ تقديم أيّ اقتراحات محددة في المناقشات السابقة لإدراج تعريف لمصطلح "التحفّظ"، نظرًا لاستخدامه الشائع منذ فترة طويلة في الدستور الغذائي.

32- ولتيسير التطبيق العملي لهذا المصطلح، يُقترح أن تُبرز هذه التوجيهات كيف يرد مصطلح "التحفّظ" الشائع الاستخدام في اللائحة الداخلية للدستور الغذائي، لكي ينظر فيه الأعضاء. ويُقرّ دليل الإجراءات الخاص بالهيئة أنّ الأعضاء التي ترغب في تسجيل اعتراضها على قرار للجنة أن تفعل ذلك، سواء كان القرار قد اتخذ بناء على التصويت أم لا، وذلك من خلال طلب إدراج بيان بموقفها في تقرير اللجنة. ولا ينبغي لهذا البيان أن يستخدم مجرد عبارات مثل: "إنّ وفد --- سيتحفظ على موقفه"، بل ينبغي توضيح مدى اعتراض الوفد على القرار المحدد للجنة والإفادة عما إذا كان يعترض على القرار أم أنه يرغب في إتاحة فرصة أخرى لدراسة المسألة".[5] ويُشار إلى مثل هذه البيانات عادةً على أنّها تحفظات في الدستور الغذائي ويمكن تقديمها بخصوص جزء من المواصفة أو المواصفة بأكملها أو النصّ ذي الصلة. ويتم الإعلان عنها عادةً في مرحلة اعتماد المواصفات ويتم تسجيلها في تقرير الاجتماع.

[5]الفقرة 34 من القسم 3 المعنون "خطوط توجيهية لعمل الأجهزة الفرعية"، دليل الإجراءات الخاص بهيئة الدستور الغذائي، الطبعة الثامنة والعشرون.

مكان نشر التوجيهات

33- أيّد المجيبون على التعميم بشكل عام إدراج توجيهات للرؤساء والأعضاء، نظرًا لأهميتها لكلّ من الرؤساء والمندوبين. وأُعرب عن دعم واسع النطاق لإدراج التوجيهات في دليل الإجراءات الخاص بهيئة الدستور الغذائي، وربما في المرفق الذي يحدد القرارات العامة التي تتخذها الهيئة إلى جانب النصوص المتعلقة ببيانات المبادئ.

34- وطلب أحد الأعضاء حذف الرسم التخطيطي من التوجيهات لأنه يمثل عائقًا أمام إيجاد حلول توفيقية.

35- وأشارت الردود على هذا السؤال عمومًا إلى دعم استخدام مختلف الخيارات المتاحة لتعزيز الوعي بالتوجيهات وتسهيل تطبيقها العملي.

الاقتراح

36- من المقترح أن يتمّ إدراج مشروع التوجيهات، لدى استكماله والموافقة عليه، في الدليل الحالي الموجّه إلى الرؤساء في الدستور الغذائي[6] وأيّ دليل يُوجّه للمندوبين في المستقبل.

الاستنتاجات

37- على النحو المشار إليه في تقرير الدورة الخامسة والأربعين للهيئة، لم يكن مشروع التوجيهات المرفق بتقرير الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية نهائيًا ولم يتمّ الاتفاق عليه ولكنّه يظلّ قابلًا للاستخدام. وتُبرز الردود على التعميم CL 2023/32/OCS-CAC بوضوح الخلافات المستمرة بين الأعضاء بشأن المسائل الرئيسية التالية:

- ما إذا كان سيتم الإبقاء على خيار الحاشية الوارد في الفقرة 20 من مشروع التوجيهات أو حذفه؟
- وهل ينبغي توسيع نطاق التوجيهات لتشمل النظر في الأعمال الجديدة المقترحة؟
- والحاجة إلى مزيد من التوضيح بشأن العوامل المشروعة الأخرى، مع إشارة خاصة إلى العوامل الأخرى التي يمكن قبولها على أساس عالمي.
- وضرورة توضيح معنى المصطلحات مثل "الامتناع عن القبول" و"التحفّظ" وطريقة فهمها.

38- وبالإضافة إلى ما سبق، طرحت أيضًا تساؤلات بخصوص الرسم التخطيطي مع مطالبة بعض الأعضاء بحذفه.

39- وعلى النحو المذكور في التحليل أعلاه، تمت مناقشة جميع المسائل المذكورة أعلاه بشكل مطوّل خلال مداولات اللجنة الفرعية وكذلك من قِبل اللجنة التنفيذية في دورتها الثالثة والثمانين. وقد استعرضت هذه الوثيقة الردود على التعميم، وهي تُقدم اقتراحات لحلّ المسائل العالقة كلّما أمكن.

[6] دليل الرؤساء في الدستور الغذائي؛ طرق شغل منصب رئيس أحد الأجهزة الرئاسية التابعة لهيئة الدستور الغذائي. متاح باللغة الإنكليزية على الرابط التالي: https://www.fao.org/publications/card/en/c/CA0150EN/

التوصيات

40- إنّ الهيئة مدعوّة إلى القيام بما يلي:

(أ) استعراض التحاليل والتعليقات المتعلقة بالردود على التعميم CL 2023/32/OCS-CAC بشأن مشروع التوجيهات بشأن تطبيق بيانات المبادئ المتعلقة بدور العلوم في عملية صنع القرار في الدستور الغذائي ومدى وضع العوامل الأخرى في الاعتبار؛

(ب) والنظر في الاقتراحات الرامية إلى حلّ المسائل العالقة، على النحو الوارد تحت كلّ سؤال محدد أعلاه؛

(ج) والموافقة على الخطوات التالية لوضع مشروع التوجيهات واستكماله، مع مراعاة الخيارات المحتملة لإيقاف العمل الإضافي على مشروع التوجيهات مؤقتًا في انتظار التعليقات من رؤساء اللجان والأعضاء بشأن الخبرات المكتسبة من تطبيق التوجيهات، أو مواصلة المناقشات بشأن المسائل العالقة.